منظور الأمن القومي الروسي تجاه الحيز الجيواستراتيجي الأوراسي.

The perspective of Russian national security toward Eurasian geostrategic space.

صهيب خزار

جامعة الجزائر 3، الجزائر، soheib.khezzar05@yahoo.com

جمال تراكة

جامعة خميس مليانة، الجزائر، djameltraka27@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/07/30 **تاريخ القبول:** 2020/10/05 **تاريخ النشر:** 2021/01/01

ملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية تحليل التوجه الجيواستراتيجي الروسي نحو منطقة أوراسيا بما يتواءم ومصالح روسيا، وكذا أمنها القومي وتحديد الخطوط العريضة لحدود الحزام الأمني الجيو استراتيجي لروسيا، التي تنوي نفض الغبار عن نفوذها بعد الانتكاسة التاريخية التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفييتي، عبر رسم قواعد دولية جديدة في تحركها، لتحمي ما تبقى من العمق الجغرافي الكبير الذي تحوزه، وكذا نفوذها الذي ورثته عن الاتحاد السوفييتي في مختلف مناطق أوراسيا وأقاليمها.

الكلمات المفتاحية: *روسيا؛ أوراسيا؛ الأمن القومي؛ الجيواستراتيجيا؛ النفوذ.*

Abstract:

This paper attempts to analyze the Russian geostrategical orientation towards the Eurasia region in a manner consistent with Russia's intrests as well as its national security and to define the outlines of the borders of the geo-strategic security for Russia, which intends to shake off its influence after the historical setback that followed the fall of the Soviet Union in various regions and territories of Eurasia.

Keywords: *Russia; Eurasia; national security; geostrategic; influence.*

* المؤلف المرسل: صهيب خزار . soheib.khezzar05@yahoo.com

مقدمة:

بعد أقل من عقدين ونصف العقد من نهاية نظام القطبين بانهيار الاتحاد السوفياتي، وبزوغ نظام الأحادية القطبية الجديد عقب حرب الخليج الثانية، تشهد العلاقات الدولية تغيُّرا جوهريا في عودة ما يشبه أجواء الحرب الباردة بين القوى الكبرى في النظام الدولي الجديد (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الاتحادية، الصين، والاتحاد الأوروبي). ويضاف إلى ذلك محاولة "إعادة تشكيل الحدود في العالم" التي بدأت فعلا، وباتت تُرخي بظلالها على مستقبل الأمن والاستقرار الدولي والإقليمي، ليس فقط في منطقة أوراسيا، ولكن في مناطق أخرى من العالم؛ مثل البلطيق، والبلقان، والشرق الأوسط، والشرق الأقصى.

وقد أحدثت عودة روسيا الاتحادية الى ساحة الصراع الدولي تطورا أو تغييرا كبيرا في منظومة السياسات الدولية و توازن القوى على المستوى العالمي؛ ولعل أول هذه التطورات هو عودة السياسة الروسية الواقعية غير المدفوعة ببعد عقائدي لتَصَدُّر المشهد الدولي مرة أخرى بعد عقود من الانزواء والتجاهل للشؤون الدولية، أما الأمر الثاني الذي يؤكد هذه التطور هو طغيان أهمية الصراعات الجغرافية - السياسية على الصراعات الجغرافية - الاقتصادية في تحديد المصير لمستقبل التوازن الدولي والعلاقات بين القوى الدولية الكبرى في النظام الدولي.

وإن وجود الرئيس فلاديمير بوتين في موقع صانع القرار في روسيا الاتحادية منذ توليه الحكم سنة 2000، ثم طريقة إدراكه ورؤيته للصراع في منطقة أوراسيا، وللعلاقات الروسية الأمريكية خصوصا، وللعلاقة مع الغرب عموما، أسهم في التعامل بأسلوب مختلف مع الولايات المتحدة الأمريكية، بعدما ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال مصرة على التعامل بمنطق المنتصر في الحرب الباردة، و أن روسيا الاتحادية هي المنهزمة، لذلك يسعى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الى حمل الولايات المتحدة الأمريكية على تغيير نظرتها الى روسيا الاتحادية، و إلى فرض بناء علاقات متكافئة على قدم المساواة؛ تنص على احترام أمن روسيا الاتحادية وسيادتها ومصالحها، وإقامة شراكة كاملة معها و مع حلفائها، ليبرز بذلك توجه روسيا نحو رسم مسار سياسي وجيواستراتيجي جديد تنطلق منه نحو تشكيل بنية جديدة للمنظومة الدولية على المدى الزمني المتوسط أو البعيد.

وقد كان هذا التوجه الجديد تحت ضغط المتغيرات الجديدة اعتبارا من عام 1994 حيث بدأ الرئيس بوريس يلتسين في تغيير توجه السياسة الخارجية الروسية، وبدأت تتبلور ملامح التوجه " الأوراسي الجديد " وقد كان أساس هذا التوجه مبنيا على كون روسيا الاتحادية هي دولة أوروبية - أسيوية (أوراسية) ومن ثم كان لزاما عليها أن توجه سياساتها الخارجية نحو هذا العالم؛ أي العالم الأوراسي الذي تقع وتمتد فيه روسيا الاتحادية، وفيه تكمن مصالحها، خاصة وأن هذا العالم ليس فيه ما يهدد لأمن القومي الروسي .

وتأكدت جدية التحول نحو التوجه" الأوراسي الجديد" مع تعيين يفغيني بريماكوف وزيرا للخارجية عام 1996 كمحصلة لفترة من التغير البطيء في السياسة الروسية نحو هذا التوجه، ويُعد يفغيني بريماكوف أحد أكبر مفكري روسيا الاتحادية، وأحد خبراء السياسة الروسية في الشرق الأوسط، وأحد أشد أنصار وصانعي تيار التوجه" الأوراسي الجديد " فضلا عن سعة معرفته، وحسن إدراكه، وكفاءته السياسية والدبلوماسية بالمقارنة مع سلفه آندريه كوزيريف، وقد تولى رئاسة الوزراء من سبتمبر 1998 الى غاية شهر ماي (قلعجية، 2016، ص.ص. 43 -44). ومن الواضح أيضا أن الرئيس بوتين قد كرس قدرا ملحوظا من اهتماماته لصياغه

اتجاه جديد و قوي للسياسة الخارجية الروسية، وهي محاول منه لاستعادة المكانة التي كان يتبوأها الاتحاد السوفييتي السابق في مرحلة الحرب الباردة، مع إحداث بعض التغييرات الجوهرية؛ بحيث تتفق مع الوضع الجديد ليمكنها من تحقيق طموحاتها، ولهذا اعتمدت روسيا الاتحادية في سياساتها الخارجية على عدة دوائر تراعي مراحل نموها، ومدى استقرارها السياسي والاقتصادي، وفي كل هذه الدوائر كان الهدف الأساسي هو تحقيق الاستراتيجية الأمنية على المدى البعيد (مصباح، 2013، ص.ص. 5 -6). ولعل التوجس الروسي من توسيع حلف شمال الأطلسي يدخل في صلب الاهتمامات الأمنية لصناع القرار الروس الذين يحاولون دفع التهديد الأمني . كما يعتبرونه . بعيدا عن الحدود الروسية، ومناطق النفوذ الروسية في النطاق الجيوبوليتيكي الأوراسي، خاصة وأن هذا الحلف يستهدف ضم بعض الدول التي كانت في السابق جمهوريات تابعة للاتحاد السوفييتي؛ مما دفع الروس للتفكير في صياغة سياسات وإستراتيجيات تحمي النفوذ الروسي في مناطق وأقاليم أوراسيا الواسعة في كل من قارتي أوروبا وأسيا، وهنا تندرج إشكالية الدراسة فيما يلي:

إلى أي مدى وفقت روسيا لبناء برنامج استراتيجية أمن قومي يحمي نفوذها في الحيز الجيواستراتيجي الأوراسي؟

سنحاول معالجة هذه الإشكالية من خلال تطرقنا لثلاثة محاور رئيسية :

أولا : منظور الأمن القومي لروسيا الاتحادية :

اختلفت منظورات الاستراتيجيين حول طريقة بناء الأمن؛ إذ أن هناك منظورات تقليدية لاتزال صامدة بسبب استمرار بعض أوجه سلوك الحرب الباردة في السياسة الدولية الراهنة؛ كاحتفاظ القوى النووية بأسلحتها، واستمرارها في تطوير أدوات الردع التقليدية، والمنافسة حول سوق تجارة الأسلحة، وهناك منظورات جديده انبثقت كنتيجة للمراجعات النظرية عقب نهاية الحرب الباردة لمفهوم الأمن، كإدراج العناصر غير العسكرية في المفهوم، وهناك منظورات جديدة انبثقت كنتيجة للمراجعات النظرية عقب نهاية الحرب الباردة لمفهوم الامن من خلال إدراج العناصر غير العسكرية في المفهوم، وهناك اتجاه هو الآخر أخذ في التطور والمرتبط بتطور شكل العلاقات الدولية من المستوى المركز على البيئة المحلية للدول الى المستوى المركز على البيئة الكونية كنتيجة للانفتاح المتزايد للمجتمعات على بعضها وتأثيرات العولمة. وكل منظور من هذه المنظورات يتناول جانبا معينا من استراتيجية بناء الأمن و يعمل على تطوير الفرضيات و وحدات التحليل الخاصة به بشكل يجعله أكثر قدرة على استيعاب المتغيرات الدولية الجديدة، واحتواء المشاكل الأمنية المتفاعلة في العلاقات الدولية المعاصرة (ديمونبريال و كلين، 2011، ص.ص. 155 -156). ونلاحظ من خلال ذلك أيضا تجاوز مفهوم الاستراتيجية لذلك التعريف الذي يحصرها في الشق العسكري، بل تتماهى مع مفهوم الأمن وحتى مع السياسة في إطار ما يعرف بالاستراتيجية الكبرى للدول، هذا المفهوم الذي ابتكر سنة 1920 من أجل التعريف برفعة الاستراتيجية وبعلاقاتها مع السياسة، وقد ظهرت هذه الكلمة في مذكرات ليدل هارت منذ سنة 1920 حيث أقر بأن هدفها " التنسيق وإدارة كل موارد الأمة أو كل موارد التحالف من أجل الوصول الى الهدف السياسي من الحرب " ولهذا التعريف تقترب الاستراتيجية الكبرى من السياسة إن لم تتماهى معها تماما. و هذا ما يفسر نزعة صناع القرار الروسي في توجههم لرسم استراتيجية عليا للدولة تخرج بواقع دولتهم من تبعات سقوط الاتحاد السوفييتي، ومحاولة تجاوزها للارتقاء مجددا بروسيا الاتحادية الى مصاف القوى الكبرى، بعد أن واجهت روسيا بما ورثته

عن الاتحاد السوفييتي من إرث جغرافي سياسي كبير، ومتغيرات وصفت بالتحديات التي قد ترهن مستقبل القوة الروسية ومكانتها، بل هيبتها كقوة عظمى في النظام الدولي (الأصفهاني، 2001، ص. 164).

وما زاد الأمور تعقيدا بروز العديد من المشاكل الاقتصادية ذات الطبيعة الهيكلية المرتبطة بتبعات سياسية الاصلاحات التي أقرتها الحكومة السوفيتية للخروج من أزماتها سنوات فقط قبل الانهيار، وكذا بداية النزاعات الانفصالية في عديد الأقاليم التي بقيت تحت الحكم الروسي بعد تلاشي المعسكر السوفييتي. فقد بدا واضحا أن الدولة الروسية تعاني ضياعا فكريا واستراتيجيا بخصوص تحديد الأولويات المستقبلية؛ خصوصا في ظل الاعتقاد المفرط بجدوى النهج الليبرالي في إخراج روسيا من أزماتها، وهو ما انعكس سلبا على خياراتها وتوجهاتها الاستراتيجية التي لم تكن تخدم بتاتا الأمن القومي الروسي. ولهذا تنحو السياسة الخارجية الروسية - مع تعيين يفغيني بريماكوف وزيرا للخارجية في روسيا الاتحادية سنة 1996 - منحى التحول نحو ما يسمى "بالتوجه الأوراسي الجديد" كمحصلة لفترة من التغير البطيء في السياسة الروسية نحو هذا التوجه. وفي هذا الإطار، بلور يفغيني بريماكوف خطة استراتيجية لدور روسيا الاتحادية، وهو ما أصبح يعرف فيما بعد بـ:" مبدأ بريماكوف" في السياسة الخارجية الروسية، وتدور محددات هذا المبدأ حول النقاط الآتية: (قلعجية، 2016، ص.ص. 44 -45) :

1. إنشاء نظام عالمي جديد يقوم على التعددية القطبية التوافقية .
2. إنشاء تحالف أوراسي بين روسيا الاتحادية والصين والهند" كمثلث استراتيجي يوازن القوة الأمريكية، وانطلاقا من هذا التطور أسهمت روسيا الاتحادية في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون، وكذلك شكلت أفكار يفغيني بريماكوف لواقع التطورات السياسية و العسكرية بعد ذلك الأساس النظري لتطوير فكرة "المثلث الاستراتيجي" بإضافة كل من دولتي جنوب افريقيا والبرازيل الى هذا التحالف وتشكيل ما يعرف اليوم بتحالف الدول " بريكس - BRICS"
3. المعارضة الشديدة لتوسع حلف شمال الأطلسي عبر توقيعه للإعلان التأسيسي حول العلاقات المتبادلة (The founding Act on Mutual Relations) مع السكرتير العام للحلف في شهر ماي 1997 والذي ينص على إنهاء حالة العداء بين روسيا الاتحادية، ودول حلف شمال الأطلسي، وكذلك على مبادئ العلاقات وآلياتها بينهما، إلا أن مساهمة بريماكوف في الوصول الى توقيع هذا الإعلان المهم لم يمنعه من إبداء معارضته الشديدة لغزو يوغسلافيا سنة 1999 من قبل حلف شمال الأطلسي، بعد عامين فقط من توقيع الإعلان التأسيسي حول العلاقات المتبادلة.
4. الدفاع عن منظمة الأمم المتحدة، وإعادة تنظيمها، و تقوية دورها الذي بدأ يضعف أمام هيمنة دول حلف شمال الأطلسي.

وقد جاءت الحاجة الحيوية لإعطاء نَفَس جديد للسياسة الخارجية الروسية في سياق إعادة صياغة الفكر الاستراتيجي الروسي ومراجعته، بما يتلاءم مع الوضع الجديد للدولة الروسية، ويتوافق والمعطيات الدولية والإقليمية، فلم يكن بالإمكان تفادي مرحلة من الاضطراب التاريخي والإستراتيجي في روسيا ما بعد الإمبراطورية. الأمر الذي قاد الى قيام موجة هائلة من النقد الذاتي بسبب بروز جدل واسع حول ما ينبغي أن يكون عليه التعريف الذاتي لروسيا في تلك المرحلة التاريخية، وقد كثُرت النقاشات المكثفة على الصعيدين الخاص والعام حول قضايا لا تجد من يثيرها في معظم الدول الكبرى مثل : ما هي روسيا ؟، اين روسيا ؟. وما ضاعف من أزمة

الدولة الروسية إيجاد أجوبة واقعية ومقبولة لدى الشعب الروسي الذي سيطر عليه شعور فقدان الهيبة والكرامة للدولتين. (السعيدي 2009، ص. 102).

وكقاعدة عامة فإن" التشكيلات ما بعد الإمبراطورية (السوفيتية) " لا تغدو أبدا دولا كاملة الأهلية، بل تواصل وجودها في صورة توابع اقتصادية- سياسية للمتروبول السابق (أو الجديد)، وللوهلة الأولى قد يتولد الانطباع بأن مبدأ " المشروعية ما بعد الإمبراطورية "يلعب لصالح الفيدرالية الروسية وموسكو؛ لأنه يوحد المنطلقات الأساسية للمحافظة على تأثير الروسية في عالم " الخارج القريب"، وييسر العلاقات السياسية الاقتصادية مع الجيران الجغرافيين، ويعد انهيار الإمبراطورية السوفييتية، وهشاشة التشكلات الحكومية على أراضيها(بما في ذلك الفدرالية الروسية) و إفلاسها الحكومي دافعا الى البحث عن صفة أكثر تحديدا لفهم (المصالح القومية الروسية)؛ فالواقع العضوي الوحيد الطبيعي، والمتجذر تاريخيا في هذه المسالة يتمثل في الشعب الروسي. (دوغين 2004، ص.ص. 229 -230).

وهذا ما يدفعنا لمحاولة تعريف النطاق الجيواستراتيجي الحيوي لروسيا الإتحادية، والذي ينطلق منه صناع القرار في روسيا لتحديد المصلحة العليا لدولتهم، وضمان الحد الأدنى لمتطلبات الأمن القومي الروسي في إطار استرتيجي.

ثانيا: المجال الجيوستراتيجي الحيوي للأمن القومي الروسي " أوراسيا":

من المعلوم أن الأمن القومي الروسي يتماهى مع الرقعة الجغرافية الواسعة لأراضي روسيا مع المجال الحيوي الكبير في محيطها الأوراسي، وكما يُقر الكاتب والفيلسوف الروسي ألكسندر دوغين، حينما يَعتبر أن المد الترابي الواقعي ليس مجرد مقولة كمية، فالمناخ و التضاريس وجيولوجية المكان والطرق المائية والسلاسل الجبلية تشارك بفعالية في صياغة النمط الحضاري، ومن وجهة نظر الجيوبوليتيكا تتحد الحضارة وخصائصها وجوهرها بالجغرافيا وبصفة صارمة. ويخضعان بالضرورة للقوانين النوعية الخاصة .والروس شعب بري قاري ، أوراسي، شمالي، أما الخصوصية الثقافية للأمة فهي من النوع الذي يجعل روحها مهيئة بدرجة قصوى "للانفتاح لتحقيق المهمة التكاملية العملية الدقيقة والمعمقة" وهي عملية صياغه جامعة، أوراسية قارية خاصة. و التكامل السياسي لآماد الأوراسية يُحَمِّل التاريخ الروسي معنى مستقلا تماما، وعليه يمكن القول: إن الروس يشعرون بالمسؤولية اتجاه هذه الآماد وأمام وضعها وارتباطها وتكاملها واستقلالها.

وقد اعتبر ماكيندر روسيا، الدولة القارية الأهم في عصره؛ أي الدولة التي ترث رسالة روما الجيوبوليتيكية، وامبراطورية آلكسندر الأكبر، ومجد جنكيز خان ... وغيره، فهذا المحور الجغرافي للتاريخ ليس من السهل أن يحقق مهمته الجيواستراتيجية، بصرف النظر عن العوامل الخارجية العارضة، ونضيف إلى ذلك أن العامل الثقافي يمثل إضافة طبيعية للتوصيف الجيوبوليتيكي المسبق لروسيا.

فالرسالة الجيوبوليتيكية تتشكل كحالة وعي على المستوى الثقافي، وعلى العكس من ذلك فإن الثقافة تُفَسر وتُشَكِّل وتُفَعِّل الدافع الجيوبوليتيكي، والمدى والثقافة هما المكونان الأكثر أهميه للشعب الروسي كشعب بالدرجة الأولى. فلا الدم، ولا العرق، ولا الرقابة الإدارية، ولا حتى الدين جعل هذا الجزء من السلاف الشرقيين جماعة لا تُقارَن بأي شيء آخر- فالشعب الروسي صاغته بالذات الآماد الأوراسية اللامحدودة، والانفتاحية الروحية، الثقافية في حدودها القصوى (دوغين 2004، ص.ص. 239 -240) . وهذا ما يفسر التوجه الجديد لروسيا نحو الأقاليم الأوراسية المحاذية لروسيا، والتي ينطلق فيها الروس من الشرعية التاريخية التي

كانت تحكم هذه الرقعة الجغرافية الإقليمية، وهذا ما يفسر أيضا الخطوة التي قامت بها روسيا تجاه شبه جزيرة القرم التي استرجعتها بمنطلق شرعية الحكم التاريخي لهذه المنطقة، وغيرها من المناطق التي تربط معها روسيا علاقات وفق المنطلق نفسه.

ومن المعروف أن الاتحاد السوفييتي السابق كان يمدّ دول أوروبا الشرقية، وكذا الدول الأعضاء في الاتحاد على سبيل المثال- بالطاقة بما يوازي 80 % من استهلاكها بأسعار أقل من سعر السوق، لأسباب آيديولوجية وعقائدية وتاريخية أيضا، فعَملَ بوتين على التخلص من هذا العبء، و عدَّل الاتفاقيات مع هذه الدول، وأصبح يتقاضى أسعارا متقاربة من الأسعار المتداولة في هذه الدول (ومن بينها أوكرانيا التي يحتاجها كممر للغاز نحو أوروبا). ولكنه اضطر الى قطع الإمداد عنها سنة 2006 بسبب الخلاف على الأسعار، واستخدم في المقابل هذه المواد الأولية كآداة ضغط سياسية تجاه هذه الدول، لا سيما منها تلك التي حاولت أن تتمرد على سياسة روسيا.

وللهروب من ضغط هذه الدول التي تقع في بعض خطوط التصدير ، لجأ بوتين الى بناء خطوط لنقل الغاز: خط أول يمر عبر بحر البلطيق يصل الى هولندا ألمانيا وفرنسا والدانمارك، وينتهي العمل فيه عام 2010 . (الشيخ 1998، ص. 106) وخط ثان عبر البحر الأسود يصل الى مرفأ فارنا البلغاري ثم الى إيطاليا والنمسا، للتخلص من ضغط أوكرانيا وتركيا ، بتكلفة 14 مليار دولار أمريكي وهو منافس لخط " نابوكو" الشهير الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية والذي يمر من بحر قزوين عبر تركيا والنمسا (الشيخ 1998، ص. 105) .

من المهم لمن يريد فهم سياقات التوجه الخارجي لروسيا، أو استراتيجيات أمنها القومي أن يدرس مسلَّماتها الجغرافية الإستراتيجية، أي الإدارة الاستراتيجية للمصالح أو "الجغرافيا السياسية " التي لا يمكن التنازل عنها باعتبارها مصيرية .

ولروسيا الاتحادية أيضا مسلماتها التي تندرج في ما يسمى " المحيط المباشر " كونه يشكل عماد كيان الأمن القومي الروسي، ويتمثل المحيط المباشر لروسيا الاتحادية اليوم بعد تفكك الاتحاد السوفييتي في: الخط الممتد من جورجيا وأوكرانيا، مرورا بيتشيكيا وبولندا وحتى حدود دول البلطيق. (سويلم 2010).

كما تمتلك منطقة شرق أوروبا الأهمية الحيوية الكبرى لروسيا الاتحادية، فهي تشكل خط الدفاع الأول في صد أي عدوان من غرب أوروبا، وتمثل كذلك المنطقة العازلة للحيلولة دون اندلاع النزاعات بين الجماعات الإثنية، أو الدينية، أو القومية المختلفة في منطقة وسط أوروبا، بالإضافة إلى البلقان في هذا المحيط المباشر، كما كانت تشكل دوما الشرارة الأولى لاندلاع الحروب العالمية الكبرى التي امتدت لتشمل كل أوروبا وروسيا القيصرية والسوفييتية. كما تبقى الحدود الغربية مع أوروبا الثغرة الأكثر خطورة على الأمن القومي الروسي؛ فمن حدود دول البلطيق شمالا الى جبال الكاربات في رومانيا جنوبا، يمتد السهل الاوروبي الشمالي، وهو الجزء الأهم من السهل الأوروبي الفسيح الممتد من سلسلة جبال الأورال حتى سلسلة جبال البيرينيه، التي تمثل فاصلا بين فرنسا وإسبانيا؛ حيث لا توجد حواجز طبيعية لسد الغزوات، ولكل بلد من هذه البلدان ذكرى معينة في الذاكرة التاريخية الروسية تكاد تكون في أغلبها دموية، وليس أدلَّ على ذلك إلا حالتي تشيكيا و بولندا اللتين شكلتا على مر التاريخ، الممر الإلزامي الدائم للغزوات الأوروبية نحو الأراضي الروسية ، (Vlod, Joson, & Vlasca, 2010, P116).

ولقد أراد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وبشدة أن تقوم روسيا بدور كالذي تقوم به القوى العالمية الكبرى، وهو الذي يسير وفق نهج عملي في سياساته ويمتنع عن الخوض في مغامرات قد تضر بمصالح روسيا الاتحادية، ويُعد التوجه الرئيسي للسياسة الخارجية بالنسبة لبوتين . موجَّها ـ نحو أوروبا، التي تعد وجهة رئيسة في سياساته الخارجية، ويعود السبب لنحوه هذه المقاربة هو الهوية الوطنية الغربية لروسيا، إضافة إلى العلاقات التاريخية التقليدية التي تعود لمئات السنين مع دول أوروبا، ولكي تؤدي روسيا دورا أكثر فعالية على المستوى العالمي يتوجب عليها أيضا استعمال ورقة آسيا، ولأسباب تاريخية وجيوسياسية يجب أن يمتد نفوذ روسيا للدول الأوروبية والآسيوية؛ خاصة تلك المحاذية لحدود روسيا الاتحادية، وتلك التي ربطتها بها علاقات تاريخية معها. وقد صرح الرئيس فلاديمير بوتين سنة 2000 بأن "روسيا قوة أوراسية كبرى، وتسعى لترسيخ نظام دولي متعدد الأقطاب، وبالرغم من كل هذه التصريحات والسياسات المنتهجة فبوتين لا يُحسب على التيار الأوراسي المتطرف، بقدر ما يسعى من خلال ورقة الأوراسية إلى بناء منظومة اقتصادية، ومجتمع أوراسي كبير وقوي على شاكلة كومنولث مع الدول المجاورة لروسيا الاتحادية أو القريبة منها. (İşyar 2010, 125 -126)

- **مهددات الأمن القومي الروسي:**

يمكننا أن نربط جملة التهديدات التي يواجهها الأمن القومي الروسي بالحيز الجيواسراتيجي الروسي من ناحية التهديدات المرتبطة بمحاولات الحد من نفوذه في مختلف مناطق أسيا وأوروبا الداخلة في نطاق هذا الحيز، فبينما تقر بقية القوى العالمية باستحالة غزو روسيا الاتحادية، فإن القيادة الروسية لا تستبعد هذا السيناريو بالمطلق، فالخطورة التي حققتها ألمانيا النازية في ثلاثينيات القرن الماضي لا تزال حاضرة في الذاكرة الروسية، فبعدما كانت ألمانيا بلدا مشلولا عام 1932، تمكنت في حدود سنة 1938 من أن تتحول إلى دولة مؤثرة لا حدود لقوتها. مع أن مدة ست سنوات ليست بالمدة الطويلة جدا، ولهذا تأخذ العقيدة العسكرية الروسية الجديدة في الحسبان كل التطورات مَهْما بدت بعيدة التحقق وفق قاعدة أساسية بدأ الكريلمن العمل عليها وهي: "الاستعداد للأسوأ والأمل بالأفضل " وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وخروج دول أوروبا الشرقية من الفلك الروسي، وانضمام بعضها الى حلف شمال الأطلسي رغم معارضة موسكو لذلك، بات من الصعب على روسيا الاتحادية أن تقبل بوجود قوات حلف شمال الأطلسي على حدودها، وانتشارها داخل دول أوروبا الشرقية، مع ما يشكله ذلك من تهديد للترسانة النووية الصاروخية لروسيا وافتقادها القدرة على القيام بالضربة النووية الثانية انطلاقا من شرق أوروبا المجاور. ومن خلال هذا التهديد يمكننا أن نفهم الإصرار الروسي على منع دخول جورجيا وأوكرانيا في حلف شمال الأطلسي .(Vlod, Joson and Vlasca 2010 , 116) وأيضا الرفض الروسي القاطع لنشر عناصر الدرع الصاروخي الأمريكي في تشيكيا، و بولندا، ورومانيا، وبلغاريا، مع الحرص الروسي على ضم شبه جزيرة القرم نهائيا الى أراضي روسيا الإتحادية، وهذا السلوك السياسي يمكن تفسيره بتأثير تغيير الأبعاد الجغرافية لروسيا الإتحادية.

- ✓ **الدرع الصاروخية الأمريكية:**

بدأت أزمة الدرع الصاروخية الأمريكية عقب إعلان الولايات المتحدة الأمريكية شهر جانفي 2007 عن خطتها لإقامة درع مضادة للصواريخ، تتضمن نظاما لرادار مضاد للصواريخ في جمهورية تشيكيا، من خلال نشر عشر بطاريات من الصواريخ المضادة في بولندا .

وقد اعتبرت روسيا الاتحادية أن الدرع الصاروخية الأمريكية تشكل تهديدا مباشرا لها ،خاصة في ظل انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية في 13 ديسمبر 2001 من جانب واحد من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ الموقعة سابقا من الاتحاد السوفييتي، كما لم توقّع دول حلف شمال الأطلسي على الاتفاقية المُعدَّلة لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا التي وافقت عليها القمة السادسة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي في اسطنبول عام 1999، والتي تستوعب من وجهة النظر الروسية المتغيرات المستجدة التي أدى إليها انتهاء الحرب الباردة. وهذا خير دليل على النوايا المبيتة ضد روسيا الاتحادية. وقد صادقت روسيا الإتحادية على المعاهدة المعدلة عام 2004 والتي صدَّقت عليها كل من روسيا البيضاء ، كازاخستان وأوكرانيا ،بينما رفضت بعض دول حلف شمال الأطلسي جميعا القيام بذلك. وفي 17 سبتمبر 2009، أعلن الرئيس باراك أوباما عن تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن إقامة مشروع الدرع الصاروخية بالصورة الأولى التي تم طرحها، وأعادت الولايات المتحدة الأمريكية النظر في خططها الرامية إلى نشر عناصر من منظومة الدفاع المضاد للصواريخ في أوروبا الشرقية مع وقف نشر عناصر منها في بولندا و جمهورية تشيكيا، كما أعلن أن بلاده ستبني منظومة درع صاروخية أكثر تطورا وأقل تكلفة، مؤكدا أن الولايات المتحدة الأمريكية ستراعي مصالح روسيا الإتحادية في خططها الجديدة، إلا أنه في ماي 2010 تم نشر صواريخ "باتريوت" الأمريكية على بعد 100 كم من حدود الإتحاد الروسي بدلا من ضواحي العاصمة البولندية وارسو كما كان مقررا سابقا (شادي 10 أفريل 2015)، ليتضح في ما بعد أن واشنطن لم تتخلَّ نهائيا عن نشر درعها الصاروخية في أوروبا، بل أجَّلَتْ نشرها حتى العام 2015.

- ✓ **نشر قوات الناتو في دول البلقان: (التهديد الأطلسي في دول البلقان):**

قد تكون رومانيا هي المحطة المقبلة للصراع المشتعل والحرب الباردة بين القطبين الأمريكي والروسي على خلفية الإشتباك في الملف الأوكراني ،حيث تواصل الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ خططها لإنشاء " الدرع الصاروخية الأمريكية ونشر قوات الناتو في دول البلقان "، وترجع أهمية رومانيا الى موقعها الإستراتيجي ضمن القارة الأوروبية، وكانت قد أعلنت في سبتمبر 2010 استعدادها لنشر عدد من الصواريخ الاعتراضية التابعة لمنظومة الدرع الصاروخية الأمريكية على أراضيها؛ بناء على طلب من الرئيس الأمريكي باراك أوباما خلال مشاركته في منظومة الدرع الصاروخية بحلول 2015 و أعلنت بلغاريا الموقف نفسه، الأمر الذي أثار حفيظة موسكو آنذاك.

وفي مارس 2014 خرج اجتماع وزراء الدفاع لدول حلف شمال الأطلسي بقرار أن بوخارست هي الموقع الأمثل لإقامة مقرين لقيادة "الناتو" موضحا أن المركز الأول سيكون جاهزا جزئيا قبل نهاية عام 2015، وقد حدث هذا تزامنا مع تأكيد الرئيس الروماني كلاوس يوهانيس دعمه لتعزيز قوات حلف شمال الأطلسي في شرق أوروبا على خلفية الأزمة الأوكرانية، وفي الثامن من أفريل 2015 نددت موسكو بترتيبات نشر قوات أمريكية- أطلسية على الأراضي الرومانية؛ حيث قرر البرلمان في رومانيا إلغاء قانون يحدد عدد العسكريين الأمريكيين المسموح لهم بالمرابطة في أراضي هذا البلد. وقد اعتبرت الخارجية الروسية أن هذه الخطوات تجسد عملية " تحويل رومانيا الى رأس جسر جديد لواشنطن وحلف شمال الأطلسي بالقرب من روسيا " واصفة قرارات القيادة الرومانية بأنها: "تُعَرِّض استقرار منطقة البحر الأسود للخطر من أجل خدمة الأمريكيين والأطلسيين " مشيرة الى أنه وفي هذه الحالة يمكن أن نستنتج بأن القادة الرومانيين يتحدون علنا التزامات الوثيقة الأساسية " روسيا- الناتو " لعام 1997 حول عدم نشر قوات عسكرية كبيرة على أراضي أعضاء جدد في حلف شمال الأطلسي (السعدون،ص.3).

ثالثا: إستراتيجيات التأمين القومي لروسيا:

تسعى روسيا الاتحادية لأنْ تتحول نحو بناء عالم متعدد الأقطاب في إطار بناء قوتها الذاتية وإعادة بناء محيطها الإقليمي، والتحول إلى دولة ذات نفوذ على الساحة السياسية الدولية دون أن تدخل في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ولتعميق فهم الرؤية الروسية لتلك الأسباب والدوافع التي طرأت على خارطة التغيرات الجيوسياسية والجيواستراتيجية العالمية- الحديثة، ومنها تَشَكُّلُ تلك التوجهات الروسية السياسية والعسكرية خلال المرحلة السابقة، والتي من خلال أحداثها وتحولاتها صيغت التوجهات الروسية في القرن 21 ، نجد أن بناء روسيا الحديثة أي " روسيا في زمن الرئيس فلاديمير بوتين" قد مرَّ بشكل عام على ثلاث مراحل جيوسياسية (قلعجية، 2016 ، ص.ص. 86 -87).:

1- مرحلة إعادة البناء أو ما يسمى "عقيدة استعادة الدولة":

امتدت هذه المرحلة طيلة الفترة الأولى لحكم الرئيس فلاديمير بوتين واستمرت حتى نهاية فترة رئاسته الأولى (2000-2004) ، ويمكن الاستنتاج أن الرئيس فلاديمير بوتين استطاع خلال الفترة الأولى من حكمه، بناء نظام سلطوي قوي قادر على إطلاق مسار الاصلاحات الاقتصادية تحت إشراف الدولة، فقد كرر دوما أن: "الديمقراطية هي دكتاتورية القانون، وأنه كلما ازدادت الدولة قوة شعر المواطن بأنه حر" مضيفا: " أن الدولة القوية الفاعلة وحدها تستطيع ضمان حرية المبادرة و حرية الفرد والمجتمع " واصفا روسيا الاتحادية " أنها بلد غني بالناس الفقراء وبدون نظام". وبالإضافة إلى ذلك نشير أن للانهيار الاقتصادي والتفسخ الاجتماعي والتعبئة الجيواستراتيجية للغرب والفوضى الحكومية العارمة، وللصراعات الداخلية أيضا، الدور المؤثر في تأخر استعادة روسيا الاتحادية لمكانتها العالمية، من هنا فإن العقيدة العسكرية الروسية في هذه المرحلة كانت الأقرب الى العقيدة الدفاعية منها إلى العقيدة الهجومية، أو تلك التي تسعى للهيمنة وتقاسم رقعة النفوذ الدولي .

وقدكان الشغل الشاغل للقادة العسكريين والسياسيين الروس، الخوف من المتربصين بالدولة الناشئة ومحاولات تشويه صورة روسيا الاتحادية، والتدخل في شؤونها الداخلية والحاجة الى تعزيز الأمن على الحدود الجنوبية إلى روسيا مع آسيا الوسطى والصين من جهة، ومن جهة أخرى، كان الجيش الروسي يعمل على حماية حدودها الغربية في وجه تهديدات حلف شمال الأطلسي مع ما يستلزم ذلك من جهود للاحتفاظ بقدراته النووية.

2. مرحلة بناء القوة العسكرية العابرة للقارات " عقيده فرض الاحترام":

امتدت هذه المرحلة بين الأعوام (2005 - 2009) وكانت العقيدة العسكرية الروسية في هذه المرحلة في سياق التوجه الجيواستراتيجي العالمي الذي يقوم على بناء وتأسيس جيش قوي وقدرات عسكرية دفاعية وهجومية استراتيجية قادرة على مواجهة كل التحديات والتهديدات النابعة من مرور الشرق الأوسط بالكثير من الحروب والصراعات الدولية. ويَعتبر يفغيني بريماكوف وهو أحد أبرز صانعي توجهات السياسية الروسية المعاصرة: بأن روسيا الإتحادية قد بدأت عام 2006 مرحلة جديدة في نهوضها، وتتميز هذه المرحلة بالقطيعة مع السياسات السابقة التي سادت منذ انهيار الإتحاد السوفييتي خصوصا على صعيد العلاقات الروسية الداخلية، كما على صعيد العلاقات الروسية الخارجية، وقد تشكلت العقيدة العسكرية الروسية الثانية، خلال الفترة

الرئاسية الثانية لبوتين، بناءً على العوامل الجيواستراتيجية السالفة الذكر، وبالتالي فقد كانت التوجهات الإستراتيجية لتلك العقيدة أقرب ما تكون للاستنفار والمواجهة مع الغرب منها الى الموقف الدفاعي المتفرج، ومن أهم الإجراءات التي يمكن الإشارة إليها في هذا السياق::

أ- تجهيز القوات المسلحة الروسية بالتعداد الاستراتيجي القادر على مواجهة تهديدات حلف شمال الأطلسي وعلى رأسها الأسلحة النووية.

ب- الوقوف بحزم وقوة لمختلف محاولات التمرد والعصيان، والانتهاك لسيادة الدولة الروسية، أو تلك الجمهوريات التي تقع على حدود روسيا الاتحادية كما حدث مع جورجيا.

ج- الوقوف بجدية وحزم أمام محاولات توسع شمال الأطلسي، و استخدام القوة لفعل ذلك إنْ اقتضى الأمر ، مع السعي لتشكيل تحالفات عسكرية مع قوى دولية تتشارك معها في مخاوف المساعي الأمريكية للهيمنة على رقعه الشطرنج الدولية والأوراسية تحديدا كما هو الحال مع الصين.

د- العقيدة العسكرية الروسية الثانية هي عقيدة مواجهة وهجوم، و استفزاز للغرب، وللولايات المتحدة الأمريكية تحديدا، في محاولة من قبل الرئيس فلاديمير بوتين لإظهار المكانة القوية التي وصلت إليها روسيا الجديدة اليوم وتملكها فعليا. وبالتالي التأكيد على رفض أي إملاءات، أو تدخلات خارجية في الشأن الروسي.

3 - مرحلة تأكيد المكانة العالمية لروسيا الاتحادية " عقيدة فرض التوازن الاستراتيجي ":

تمتد هذه المرحلة بين الأعوام (2010-2015) وهي العقيدة الثالثة التي تتبناها روسيا الاتحادية في تاريخها الحديث؛ هذه العقيدة الجديدة التي أعلن عنها سكرتير مجلس الأمن الروسي نيكولاي باتروشيف يوم 19 نوفمبر 2009. والعقيدة العسكرية الروسية الجديدة لم تأت من فراغ، بل جاءت كرد فعل على استراتيجية الأمن القومي الأمريكي المعلن عنها، والتي استبعدت روسيا الاتحادية من قائمة حلفاء أمريكا وأصدقائها في حربها ضد الارهاب، على الرغم من أن روسيا الاتحادية كانت ضمن هذه القائمة في استراتيجياتها عام 2002.

بالإضافة الى تبني مختلف الأفكار التي كانت حاضرة في الاستراتيجية العسكرية الروسية الثانية والثالثة، فإن العقيدة الرابعة قد تبنت بعض الخيارات الإستراتيجية العسكرية الإستثنائية، كخيار إقدام روسيا الاتحادية على توجيه ضربات نووية إستباقية وهو ما قصدناه تحديدا بعقيدة "فرض التوازن الاستراتيجي " . وما يجب التأكيد عليه أيضا، في هذه العقيدة العسكرية الجديدة هو إمكانية استخدام القوات العسكرية الروسية خارج نطاق روسيا الاتحادية وتوسيع المناطق الحدودية للإتحاد الروسي من مسافة خمس كيلومترات الى خمسة عشر كيلومتر ،وخاصة في الحدود الغربية لروسيا الاتحادية، وبهذا تعود المنطقة الحدودية الروسية الى ما كانت عليه في زمن الاتحاد السوفييتي، وقد أحدث هذا القرار ردود فعل قوية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ولدى دول أوروبا الشرقية المجاورة لروسيا الاتحادية.

خاتمة:

إن إصرار القيادة الروسية من خلال الرسائل القوية التي وجهتها لإعادة التأكيد على مكانة روسيا الاتحادية الجيوسياسية والجيواستراتيجية في القرن الحادي والعشرين على رقعة الشطرنج الدولية، كذلك

وضمن ما يمكن الإشارة إليه في هذا التوجه العسكري الجديد، هو إضافة عامل الترهيب وزرع روح الخوف في نفوس أعدائها التقليديين والمتمردين على نفوذها التاريخي، وهو ما يستدعي التفكير كثيرا قبل تعريض أمنها القومي ومصالحها الدولية للتهديد والخطر . وقد أعلن الرئيس بوتين عام 2000 أن روسيا الاتحادية هي "دولة أوراسية" ،وهذا التعبير على إيجازه يحمل برنامجا سياسيا، واقتصاديا، وثقافيا، واجتماعيا لسياسة روسيا الاتحادية ومستقبلها، ففضلا عن كون أوروبا الشرقية تشكل " المحيط المباشر " لروسيا الاتحادية، إلا أن القيادة العسكرية الروسية، الى جانب اعتمادها على البعد الأوروبي داخل دائرة المجال الحيوي لروسيا الاتحادية تبنت العقيدة العسكرية الروسية الجديدة التي تعتمد أيضا الآيديولوجية الأوراسية، أي الامتداد الآسيوي بجانب الامتداد الأوروبي باعتبار أن الجزء الأكبر من وسط وشرق روسيا الاتحادية يقع في القارة الآسيوية. ويمكن القول أيضا: إن الأوراسية باتت مشروعا في صلب استراتيجية الأمن القومي الروسي، وهي إحدى اتجاهات الفكر الاجتماعي والسياسي في روسيا الإتحادية، وفي جمهوريات آسيا الوسطى.

ولئن تطلع الأوراسيون الى المنافع الاقتصادية، و جيوسياسية الاتحاد الأوراسي، فإن لديهم عقيدة فكرية تاريخيه للطرح الأوراسي، و يشير مفكرو الأوراسية الى الأطلسية مقابل الأوراسية في السياسة والاقتصاد والثقافة -أو بمعنى أدق- في كل معاني محاور الأمن القومي الروسي ومفاهيمه (الصلبة و الناعمة) . كما أن لهم رؤى نقدية حادة تجاه الحضارة الغربية؛ فهم يرون أنها راكدة و متلاشية، وكل محاولات التجديد والتحديث فيها يقود الى مزيد من الفشل والتعقيد، و الأزمات في حياة المجتمعات الغربية، كما يرون أيضا عدم إمكانية الحفاظ على روسيا المعاصرة مستقلة بذاتها سياسيا كموضوع له قيمة في السياسة الدولية. إلا في ظروف عالم متعدد الأقطاب، وعليه فإن الموافقة على العالم الأمريكي الذي محوره القطب الواحد شيء مستحيل بالنسبة الى روسيا الاتحادية، حيث فقدان الاستقلال هو مصيرها لا محالة، ومعارضة القطب الواحد والتأكيد على نمط متعدد الأقطاب، أمر حيوي بالنسبة الى روسيا الإتحادية وهو شيء ممكن من خلال نظام التحالفات الإستراتيجية داخل المجال الإقليمي الأوراسي وخارجه.

قائمة المراجع :

1. الأصفهاني ،ن. مستقبل التعاون الروسي-الايراني في ضوء التقارب الأخير. *مجلة السياسات الدولية*، (أفريل 2001). *العدد 144، المجلد36* .
2. دوغين. آلكسندر، (2004)، *أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي*، بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة.
3. ديمونبريال.تيري، و كلين.جان، (2011)، *موسوعة الاستراتيجية*، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع.
4. السعدون. حميد. حمد .(n.d.) .الدور الدولي الجديد لروسيا .*مجلة دراسات دولية*.
5. السعيدي، س. (2009). تداعيات الأزمة الروسية الجورجية على صعيد العلاقات الأمريكية الروسية. *مجلة دراسات دولية* .
6. سويلم، ح. (2010). الصناعات العسكرية الروسية في إطار عقيدتها القتالية الجديدة. *الأهرام الطبعة الدولية* .
7. شادي ,ه .الدرع الصاروخية الى الواجهة الجديدة .*جريدة السفير* .10 أفريل 2015.
8. الشيخ .ن (1998). *صناعة القرار في روسيا*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
9. قلعجية، و .خ. (2016). *روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين*. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
10. مصباح، ع. (2013). *المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن*. الجزائر: دار الكتاب الحديث.

11. İşyar, G. (2010). *Avrasya ve Avrasyacılık.* Bursa: Dora yayın basım Ltd. Şti.
12. Vlod, L. B., Joson, A., & Vlasca, G. (2010). *Active geostrategic players ,geopolitical pivots and the revista romana.CHANGINO BALANCE OF POWER IN EURASIA Geofrafie politica.*